بسم الله الرحمن الرحيم

﴿وَعَدَ اللَّهُ الَّذِينَ آمَنُوا مِنكُمْ وَعَمِلُوا الصَّالِحَاتِ لَيَسْتَخْلِفَنَّهُمْ فِي الْأَرْضِ كَمَا اسْتَخْلَفَ الَّذِينَ مِن قَبْلِهِمْ وَلَيُمَكِّنَنَّ لَهُمْ دِينَهُمُ الَّذِي ارْتَضَىٰ لَهُمْ وَلَيُبَدِّلَنَّهُم مِّن بَعْدِ خَوْفِهِمْ أَمْنًا يَعْبُدُونَنِي لَا يُشْرِكُونَ بِي شَيْئًا وَمَن كَفَرَ بَعْدَ ذَٰلِكَ فَأُولَٰئِكَ هُمُ الْفَاسِقُونَ﴾

حزب التحرير
HIZB UT TAHRIR

المكتب الإعلامي
لحزب التحرير
قرغيزستان

السبت، 23 من جمادى الأولى 1436هـ | 2015/03/14م | رقم الإصدار: 36/03

بيان صحفي

وزير داخلية قرغيزستان ميليس تورغانباييف يقدّم أمام الصحفيين تقريره عن أعمال السنة الماضية

(مترجم)

قدَّم وزير داخلية قرغيزستان ميليس تورغانباييف أمام الصحفيين تقريره عن أعمال السنة الماضية. وبحسب موقع صحيفة "ويتشيرني بيشكيك" فإنه من الصعب القول عن هذا المؤتمر الصحفي الذي عُقد في ٢٠١٥/٠٣/١١م بأنه تقرير سنوي. إذ كان من العسير على الوزير الإجابة على الأسئلة. وحتى هو نفسه لم يستطع الجواب على بعض الأسئلة؛ لأنه لا يمتلك أية معلومات عن واقعها.

إن الرئيس أتامباييف يريد أن يستند إلى وزير داخليته في هذه الظروف الصعبة التي يئن تحت وطأتها شعب قرغيزستان. وهذا الخطأ يُذكّرنا بمحاولة الرئيس السابق باكييف الذي فرّ إلى الخارج لأنه أيضا أعطى وزير الداخلية صلاحيات واسعة، وحاول أن يتصرف من خلال قوى الأمن، وحينها شاهدنا كيف كانت عاقبة تسليم شعبه إلى أيدي الشرطة وبماذا تتوج هذا التسليم!

إن الأيام القادمة ستكون شاقة جدا على شعب قرغيزستان، والأصل في الحاكم أن يرعى شئون الرعية ويقف معها وبخاصة في هذه الظروف الصعبة. ففي عهد الخليفة الراشد عمر بن الخطاب رضي الله عنه حدثت مجاعة شديدة وهلكت الأنعام، فقطع سيّدنا عمر رضي الله عنه على نفسه عهدا بأن لا يأكل سوى الخبز والسمن وبقي على عهده ذلك طوال مدة المجاعة إلى أن تمت معالجتها بخير.

إن تسليم شعب قرغيزستان إلى أيدي الشرطة التي غرقت في الفساد يزيد المضايقة على الناس ويعرضهم إلى الظلم وهو ظلمات يوم القيامة...

كما نلاحظ فإن أتامباييف يُعطي لوزير داخليته تورغانباييف الصلاحيات الواسعة عن طريق إدخاله في المسرح السياسي، الذي بدوره قام بتوسيع صلاحيات عناصر الشرطة في مراقبة وسائل النقل. لأن هذه الشرطة تُعد من مصادر الدخل الأساسي للوزراء وهي أيضا تحمل جُزءاً من نفقات قوى الأمن عن طريق أخذ مال الشعب. والآن هذا الوزير يريد أن يوسع صفوف الشرطة أضعافا مضاعفة. ولذلك هم يحاولون بقوة أن يقنعوا الشعب بأن خطر القوى الإسلامية يزداد يوما بعد يوم.

بسبب هذه الأعمال يزداد العبء على كاهل الشعب الذي يئنّ تحت وطأة الظلم. والحكومة تريد أن تشدد مراقبتها على الشعب عبر مؤسسات الضرائب... أي تريد أن تُمكّن هذه المؤسسات من نهب أموال الشعب. فقد تم مؤخرا الكشف عن بيع لحوم الحمير في السوق وحظي هذا الحادث بتسليط الضوء الواسع في وسائل الإعلام، والهدف من تسليط الضوء هذا في وسائل الإعلام هو أن يقتنع الشعب بأن منع مثل هذا

الحادث السلبي يحتاج إلى قوانين مشددة تفرضها الحكومة، ثم تستعملها لقهر الناس بدلاً من استعمالها في محاسبة الفاسدين والمفسدين.

وكما فعل كريموف وبوتين يريد أتامباييف أن يُقسّم قرغيزستان إلى عشائر عدة، وأن تسيطر كل عشيرة على مجال معيّن، والحكومة بدورها تضمن نشاط هذه العشائر في تلك المجالات بحرّية. إن هذا الحكم على طريقة المافيا لا يُفيد في الظروف الحالية في قرغيزستان لأن هذه العشائر بدل أن تكون مخلصة لبلدها فإنها ستقع تحت تأثير الدول الكبرى ذلك أن تأثير تلك الدول في قرغيزستان قوي جدا.

إن قوى الأمن ليست مؤسسة سياسية، بل هي مؤسسة تنفيذية، وإن استخدام الحكومة هذه المؤسسة كأداة في الساحة السياسية ضد شعبها، أي ضد المسلمين يمكن أن نشبّهه بفعل الغبيّ الذي يقطع غصن الشجرة الذي يجلس هو عليه. وتسوية قرغيزستان بأوزبكستان أو بكازاخستان أو السير على أثرهما هو حُمق كبير؛ لأن النظام الاستبدادي في هذه الدول المجاورة نشأ بسبب تأثير دول كبرى معينة، وحسب التوازن الدولي، وهذه النظم المستبدة تنتظر مصيرها كصدام حسين والقذافي، وهي تشبه برميل بارود.

إن قرغيزستان قد وقعت الاتفاقيات والمعاهدات مع دول الاستعمار وأخذت على ذلك أموالا كبيرة. وتم توقيع هذه الاتفاقيات في اتجاهات عدة تناقض بعضها بعضا. إذن فقد غرقت قرغيزستان في القروض لدرجة أنها لا تستطيع سدادها. وبعض هذه القروض قُدّمت مقابل الترويج للديمقراطية، وبعضها قُدّمت من قبل روسيا مقابل طرد قاعدة جويّة عسكرية للولايات المتحدة من قرغيزستان. وقرغيزستان لم ترفض أيّا من القروض التي مُنحت لها من قبل الدول الكبرى لتنمية بعض المجالات، ومصالح هذه الدول الكبرى تناقض بعضها بعضا. ولذلك فلا يتوقع من هذه الدول أي شيء من خير لقرغيزستان.

وفي الختام نحن ندعو أتامباييف إلى عدم تكرار الأخطاء التي ارتكبها الرؤساء السابقون. ولا يُنظر إلى الحرب التي تقودها قوى الأمن ضد المسلمين بأنها معركة الشرطة، بل يُنظر إليها بأنها حرب الرئيس أتامباييف ضد الإسلام والمسلمين. لأن الشرطة ليست مؤسسة سياسية وإنما هي مؤسسة تنفيذية تُنفّذ القرارات السياسية التي أصدرتها القوى السياسية. لذلك فإن تسليم الشعب إلى أيدي الشرطة يؤدي إلى تحويل البلاد إلى دولة بوليسية، وإلى ازدياد تطرف الناس بسرعة. وعلاوة على ذلك فإن رئيس الدولة مسؤول عن شعبه وعن الشؤون التي تحدث في البلاد بالدرجة الأولى!

عن عَبْدَ اللَّهِ بْنَ عُمَر رضي الله عنه أن رَسُولَ اللَّهِ ﷺ قال: «**كُلُّكُمْ رَاعٍ، وَكُلُّكُمْ مَسْئُولٌ عَنْ رَعِيَّتِهِ، الإِمَامُ رَاعٍ وَمَسْئُولٌ عَنْ رَعِيَّتِهِ، ... وَكُلُّكُمْ رَاعٍ وَمَسْئُولٌ عَنْ رَعِيَّتِهِ**» أخرجه البخاري.

رئيس المكتب الإعلامي لحزب التحرير

في قرغيزستان